

Distr.: General
23 October 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب ٣

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المصنّف ضمن المجموعة المواضيعية الخاصة بالمكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن.

وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ما مقداره ٢٠ ٣٩٥ ٢٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة عن المكتب	٣
ألف -	الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠*	٩
باء -	الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠**	١٤
ثانيا -	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	١٧

* الجزء المتكوّن من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ مقدّم إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه وفقا للإجراءات والممارسات المتبعة بشأن الميزانية، التي أعيد تأكيدها في الفقرة ١٣ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف.

** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدّم الجزء المتكوّن من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه.

أولا - لمحة عامة عن المكتب

(٢٠٠ ٣٩٥ ٢٠ دولار)



تمهيد

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وصلنا إلى هايتي بصفتي رئيسة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي انتهت مهامها الآن، ولم تثر دهشتي التحديات التي كان يواجهها البلد، بقدر ما أدهشتني القصص التي كانت تُروى لي عن قدرة الهايتيين على الصمود وعما يحدهم من أمل. وفي خضم هذه الروح الإيجابية، قامت الأمم المتحدة، خلال فترة ولايتي، بتعديل دورها وإعادة تشكيل وجودها حتى تكون في وضع أفضل يمكنها من مساعدة السلطات والمؤسسات الهايتية على معالجة الهشاشة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحادة والمتشابكة التي يعاني منها البلد. والمشاكل السياسية في هايتي، والقدرات المحدودة وغياب المصداقية لدى مؤسساتها الحكومية، وحالة العسر التي يكابدها سكانها بسبب الظروف الاقتصادية الشديدة، وزيادة أنشطة العصابات الإجرامية التي تعمل دون حسيب أو رقيب في أجزاء من أراضيها، ما هي إلا أمثلة محسوسة تُذكر بالصعوبات التي ينبغي تذليلها. وسوف تحتاج القيادة الوطنية، وكذا أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى رؤية واضحة في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خارطة طريق للنهوض بالبلد على المدى القصير والمتوسط.

ومع ذلك، فإنني واثقة من أنّ الأمم المتحدة تتبوأ، بفضل رؤية ثابتة فعالة قابلة للتنفيذ تقوم على مزيد التكامل بين كياناتها ومزيد التنسيق الفعال مع المجتمع الدولي الأوسع وأيضاً بفضل توفر الوسائل اللازمة، مكانة جيدة تؤهلها لمساعدة هايتي في تحقيق أهدافها.

ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي واضح في أولوياته حيث سيقوم بإسداء المشورة لحكومة هايتي فيما يتعلق بتعزيز وتوطيد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون؛ وبالحفاظ على بيئة سلمية ومستقرة وتوطيد دعائمها بوسائل منها التشجيع على إجراء حوار وطني شامل لكل الهايتيين؛ وبحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

لذلك، فإن عام ٢٠٢٠، يوفر فرصة جديدة لكي تجدد الأمم المتحدة مدّ هايتي بالدعم المركز والمتكامل الذي سيستند إلى العديد من الإنجازات التي حققتها الارتباطات السابقة بالبلد. والمكتب المتكامل، بفضل حجمه المناسب وملاك موظفيه الكافي، ومن خلال العمل جنباً إلى جنب مع فريق قطري تابع للأمم المتحدة تتوفر له الموارد الجيدة، وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الثنائية ومع المؤسسات الإقليمية، هو الأداة الأكثر ملاءمة لمساعدة البلد على إنجاز العمليات المعقدة اللازمة لبناء توافق في الآراء السياسية، وللمساعدة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وقطع أشواط صغيرة ولكنها واقعية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وأنا واثقة من أنّ بلوغ هذه الأهداف سيعود بفوائد قابلة للقياس على سكان هايتي، وسيفتح آفاقاً جديدة لشباب البلد. وستواصل الأمم المتحدة شدّ أزر جميع الهايتيين في سعيهم إلى بلوغ آمالهم وتحقيق تطلعاتهم.

(توقيع) هيلين روث ميغر لا لايم

رئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ١ - ترد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في قرار مجلس الأمن ٢٤٧٦ (٢٠١٩) الذي ينصّ على ضرورة التكامل التام بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، مع تولي الفريق القطري دور تقديم المساعدة البرنامجية والتقنية.
- ٢ - وإنشاء ولاية المكتب المتكامل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ كان إيذاناً بنهاية أكثر من عقدين من عمليات حفظ السلام في هايتي سهرت على تنفيذها سبع بعثات ميدانية منذ عام ١٩٩٣. وسوف يعمل المكتب في بيئة شديدة التعقيد والتقلب تشوبها تحديات كبرى ضمن المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.
- ٣ - وسيتولى المكتب المتكامل المسؤولية عن إسداء المشورة لحكومة هايتي فيما يتعلق بتعزيز وتوطيد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون؛ والحفاظ على بيئة سلمية ومستقرة وتوطيد دعائمها، بما في ذلك من خلال التشجيع على إجراء حوار وطني شامل لكل الهايتيين؛ وبحمائية وتعزيز حقوق الإنسان.
- ٤ - وسيكون المكتب المتكامل مسؤولاً أيضاً عن مساعدة الحكومة في جهودها من أجل: (أ) التخطيط لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وإجراء هذه الانتخابات؛ (ب) تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك عن طريق التدريب في مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الشغب، للتصدي لعنف العصابات والعنف الجنسي والجنساني وحفظ النظام العام؛ (ج) وضع نهج شامل يضم جميع شرائح المجتمع من أجل الحدّ من العنف المجتمعي، وخاصة عنف العصابات؛ (د) التصدي لتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها والامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ (هـ) تحسين إدارة مصلحة السجون وممارسة الرقابة على مرافق السجون لكفالة تلقي المحتجزين المعاملة الملائمة وفقاً للمعايير الدولية؛ (و) تعزيز قطاع العدالة بسبل منها اعتماداً وتنفيذ تشريعات هامة لتشجيع الإصلاح في قطاع العدالة، وتحسين الرقابة الداخلية والمساءلة، ولا سيما فيما يتعلق بالفساد، والتصدي للاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وضمان تعيين القضاة على أساس الجدارة وتجديد ولاياتهم في الوقت المقرر لذلك.
- ٥ - والمخاطر المستمرة المرتبطة بالاضطرابات المدنية وعنف العصابات والجريمة المنظمة تجعل الوضع الأمني في هايتي متقلّباً، ولا سيما في أوقات العمليات الانتخابية وفي ظل عدم إحراز تقدم في إجراء حوار شامل بين أصحاب المصلحة الوطنيين. أمّا العنف السياسي والانتخابي، وكذا عدم المساواة بشكل ممنهج بين الجنسين، والتمييز والإفلات المستمر من العقاب على العنف القائم على نوع الجنس، فهي أمور تزيد من تدهور التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تمكين المرأة في المجال السياسي، وتدهور التنمية الاقتصادية. ولا يزال عدد النساء في المناصب الرئيسية لصنع القرار داخل المؤسسات العامة منخفضاً، بما في ذلك داخل صفوف الشرطة الوطنية. ويؤثر العنف الانتخابي بشدة على نسبة المشاركة في الانتخابات، مما يزيد من حرمان النساء والشباب من حقوقهم. ولا تزال مشاركة المرأة في العمليات السياسية والوطنية عند مستوى منخفض دائماً، حيث يوجد حالياً أقل من ٣ في المائة من النساء في البرلمان، مقارنةً بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ وبالحصة الدنيا المنصوص عليها في الدستور وقدرها ٣٠ في المائة. وتزيد الظروف المعيشية القاسية الناجمة عن انخفاض النمو الاقتصادي والفقر (٥٩ في المائة من السكان تحت خط الفقر منهم ٢٥ في المائة يعيشون في فقر مدقع) من تفاقم الوضع.
- ٦ - ورغم أن قدرة المؤسسات الوطنية لا تزال محدودة، إلا أن هناك علامات وأعدة على أن عملية بناء المؤسسات قد قطعت أشواطاً كبيرة. فلا بد من استكمال الإصلاحات الأساسية ضمن قطاع العدالة حتى يتم بناء مؤسسات مرنة ومسؤولة. وقد تولت الشرطة الوطنية الهايتية، بفضل تحسّن قدراتها التشغيلية والمؤسسية التي بُنيت في السنوات الأخيرة بدعم من الأمم

المتحدة ومن الجهات المانحة، المسؤولية الكاملة عن النظام العام وذلك لأول مرة من غير مساعدة من حفظة السلام الدوليين. وفي سياق الحفاظ على المنحى التصاعدي في مجال أخذ الشرطة الوطنية بمزيد الاستقلالية، ستكون النزاهة والفعالية بمثابة اختبار رئيسي لهذه المؤسسة في الفترة المقبلة.

٧ - وبعد مرور ثلاث سنوات على إعصار ماثيو، وتسع سنوات على أكثر الزلازل تدميراً في تاريخ هايتي الحديث، لا تزال الجهود المستمرة في مجال تعزيز القدرات على التخفيف من مخاطر الأخطار الطبيعية تشكل تحدياً. فالبلد معرض بشدة للعواصف الهوجاء وللسيول العارمة والفيضانات الساحلية. ومن الأهمية بمكان أن تساعد ولاية المكتب المتكامل وتكامله الفعلي مع فريق الأمم المتحدة القطري في تهيئة الظروف المناسبة لاستمرار الاستقرار والأمن واحترام حقوق الإنسان حتى تأخذ هايتي طريقها على درب التنمية المستدامة.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة ومع أهداف التنمية المستدامة

٨ - يسترشد المكتب المتكامل بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تُسهم في بلوغ الهدف المنشود. ويتواء هدفه مع أحد مقاصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجسّد أهداف التنمية المستدامة المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويتواء الهدف المنشود، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أدناه.

التطورات الأخيرة

٩ - في عام ٢٠١٩، عملت هايتي بحكومة مؤقتة لعدة أشهر. وفي شهر تموز/يوليه، قام الرئيس جوفينيل مويز، منذ توليه منصبه في شباط/فبراير ٢٠١٧، بتعيين رابع رئيس للوزراء بعد أن فشل المرشح السابق في الحصول على الثقة لحكومته من البرلمان. وقد استقال رئيس الوزراء السابق في شهر آذار/مارس عندما واجه تصويتاً بحجب الثقة عن حكومته على إثر اندلاع مظاهرات احتجاج على تدهور الوضع الاقتصادي وعلى الفضيحة المتعلقة بسوء الإدارة المزعوم لأموال محصلة من تحالف النفط الكاريبي^(١). وعلى إثر الإعلان عن الجولة الثانية من التحقيقات في فضيحة النفط الكاريبي في شهر أيار/مايو، أُعيد تحريك التماس كان نواب المعارضة في البرلمان قد تقدّموا به في شهر شباط/فبراير ٢٠١٩ من أجل الدخول في إجراءات لإقالة الرئيس مويز. وقد صوّت مجلس النواب في آب/أغسطس بعدم الدخول في إجراءات عزل الرئيس مويز.

١٠ - أما المأزق الذي تردّت فيه جهود تثبيت الحكومة الجديدة فقد أثر كثيراً على سير عمل البرلمان، حيث تعطلت عملية اعتماد القوانين المهمة، ومنها قانون الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وقانون الانتخابات. فهذان القانونان كلاهما ضروري لإجراء انتخابات تشريعية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وقد دفع الفشل في تثبيت الحكومة الجديدة بالأطراف المانحة، مثل صندوق النقد الدولي، إلى تعليق الدعم المالي لهايتي. وبما أنه قد أضحى من غير المرجح إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٩، فإنّ المتوقع هو أن يصبح البرلمان غير فاعل في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ حين ستنتهي ولاية جميع أعضاء مجلس النواب وولاية البعض من أعضاء مجلس الشيوخ. وستكون قدرة الرئيس مويز على المناورة ضمن بيئة سياسية مستقطبة على المحك مرة أخرى لأنّه سيضطر إلى بناء توافق في الآراء حول الحوار الوطني وحول الانتخابات، في حين أنّ الدستور يلزمه بأن يحكم بالمراسيم.

(١) تحالف نفطي بين دول منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وجمهورية فنزويلا البوليفارية، تحصل بمقتضاء الدول الأعضاء على النفط بشروط تمويل تفضيلية.

١١ - وشهد عام ٢٠١٨ تدهورًا ملحوظًا في حالة الاقتصاد الكلي التي تفاقمت بسبب الاحتجاجات العنيفة الناجمة عن محاولة زيادة أسعار الوقود في شهر تموز/يوليه، وبسبب عدم الاستقرار المتواصل الذي يخيّم على البلد منذ ذلك الحين. وتُشير التقديرات إلى أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي، المقدّر بنحو ١,٥ في المائة بالنسبة لعام ٢٠١٨، سيكون في حدود ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٩، وذلك في الوقت الذي تستمر فيه العملة الوطنية، الغورد، في الانخفاض مقابل دولار الولايات المتحدة. أمّا التباطؤ المستمر في الإنتاج الزراعي فستكون له آثار ضارة على الأمن الغذائي وعلى مستويات الفقر بشكل عام، مع تأثير غير متناسب على النساء اللائي يمثلن نسبة ٤٧ في المائة من أرباب الأسر على المستوى الوطني. ويواجه ما يقدر بنحو ٢,٦ مليون من سكان هايتي انعدام الأمن الغذائي الشديد في عام ٢٠١٩، ويوجد من بين هؤلاء ٥٧١ ٠٠٠ يحتاجون إلى مساعدة طارئة.

١٢ - وقد أسهمت الأزمة السياسية المطوّلة وتدهور الحالة الاقتصادية في زيادة وتيرة العنف والإجرام. ففي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، أدّت المخاطر المستمرة المرتبطة بالاضطرابات المدنية وبغنف العصابات إلى تفاقم الوضع الأمني في المجتمعات المحلية، لا سيما في أكثر المناطق تهميشًا واكتظاظًا بالسكان في العاصمة بورت أو برنس وفي مقاطعة أرتيبونيت. واستُغلت عصابات المدن والعصابات الإجرامية، التي يرتبط بعضها بفصائل سياسية، وكذا الاضطرابات الاجتماعية كأدوات لتقويض مبادرات الحوار السياسي وإعاقة الإصلاحات الاقتصادية.

١٣ - وتضاعف عدد جرائم القتل المبلغ عنها خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ (٥٢٣ حالة، في مقابل ٢٧٤ حالة خلال نفس الفترة). وشهدت أنشطة العصابات نسفًا تصاعديًا منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٩ حيث سُجّلت زيادة ملحوظة في العنف المتبادل بين العصابات داخل أقرّ الأحياء وأكثرها اكتظاظًا بالسكان في بورت أو برنس، مثل سيتي سولاي (Cité Soleil) ولا سالين (La Saline)، وفي أرتيبونيت. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شنت خمس عصابات مسلّحة هجومًا على سكان لاسالين، الذين قيل إنهم قد استُهدفوا بسبب انتمائهم المفترض إلى عصابات مسلّحة منافسة. وقد أسفر الهجوم عن مقتل ٢٦ شخصًا على الأقل وعن أعمال عنف خطيرة أخرى، منها حالات اغتصاب جماعي.

١٤ - ورغم أنّ هايتي واحدة من البلدان الكاريبية التي لديها أدنى معدلات الجرائم المبلغ عنها، فإنّ الارتفاع الظاهر لديها في نسق نشاط المجرمين والعصابات قد أضّرّ بسبل العيش الهشة بالفعل وقلّل من فرص النجاة من الفقر، وهو الأمر الذي يتطلب من فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ أنشطة إنمائية مكثّفة أصبح من الصعب تعبئة الموارد اللازمة لتمويلها. وقد امتدت أذرع بعض العصابات الحضرية إلى خارج بورت أو برنس، ووصلت بالأخص إلى أرتيبونيت التي هي منطقة زراعة الأرز الرئيسية في البلد. وقد تكرّس الاتجاه على إثر الاحتجاجات العنيفة التي سُجّلت في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ وفي شهر شباط/فبراير ٢٠١٩. وكان لتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، المرتبط بغنف العصابات وبعدم الاستقرار السياسي، تأثير غير متناسب على النساء وتأثير سلبي على مُعدّل الهجرة من هايتي. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أوساط السكان المدنيين وأوساط الجهات الفاعلة من غير الدول يُشكّل مصدر قلق بالغ من حيث الحماية. أمّا الهجرة الهايتية فهي تتّبع الطرق التي تسلكها الشبكات الإجرامية وعصابات الاتجار بالبشر، مما يزيد إمكانية تعرض النساء والفتيات للعنف والاستغلال الجنسيين.

١٥ - وعلى الرغم من تزايد قدراتها التشغيلية، تجد الشرطة الوطنية الهايتية نفسها عادةً غير مجهزة للتدخل أثناء المواجهات التي تندلع في الأحياء المحرومة داخل بورت أو برنس، مثل سيتي سولاي ولا سالين. ففي يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شنت خمس عصابات مسلّحة هجومًا على سكان لاسالين، الذين قيل إنهم قد استُهدفوا بسبب انتمائهم المفترض إلى عصابات مسلّحة منافسة. وقد أُحرز تقدّم طفيف في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الناجمة عن العنف الذي تمارسه العصابات والجهات الفاعلة الحكومية. ولم تُسفر التّحقيقات في هجمات لاسالين عن أية اعتقالات تُذكر حتى الآن. وحالت الأنشطة المتعلقة بالعصابات دون وصول السُّكان المحليين إلى الخدمات الأساسية وإلى تلبية الاحتياجات

الأساسية. وفيما يتّصل بالسجون المكتظة، لا بُدّ في إدارة المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة أو المدانين بسبب عنف العصابات من اتباع نُهج متباينة في إدارة السجون والإشراف عليها.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٦ - وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، سيعمل المكتب المتكامل على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل معالجة أولويات هايتي المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٧ - ومن خلال الأفرقة المواضيعية المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، سيساعد المكتب المتكامل الحكومة في معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى العنف والنزاع. وستركز جهود الوقاية المشتركة على تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة للتغلب على مواطن الضعف وتلبية احتياجات السكان، التي تتمثل في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتماسك الاجتماعي، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، وإيجاد الفرص للشباب.

١٨ - وسيبذل المكتب المتكامل المساعي الحميدة، وسيضطلع بدور في مجال إسداء المشورة والقيام بالدعوة على الصعيد السياسي. وسيكون الهدف من هذه الجهود مساعدة هايتي في الاستفادة من التقدم المحرز نحو إحلال السلام والاستقرار على مر السنين، وتهيئة بيئة مؤاتية للمساعدة البرنامجية والتقنية التي يقدمها فريق الأمم المتحدة القطري. وسيقدم المكتب المتكامل الدعم والتأييد للحلول السياسية وللتوافق في الآراء بشأن الإصلاحات الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار والتنمية.

١٩ - وسيعمل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري كفريق لتوفير استجابة شاملة تسهم مباشرة في بلوغ النتائج التي يضبطها المكتب وتتيح تحقيق التنمية الطويلة الأجل. وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، سينفذ المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري إطارا استراتيجيا متكاملا، واستراتيجية شاملة لتعبئة الموارد. وسيتم إنشاء هياكل تنسيق تكفل التعاون الوثيق بينهما وتحقق استجابة فعالة من جانب الأمم المتحدة، مع الحفاظ على الاستقلال اللازم لولاية كل منهما. وستشكل قيادة كل من المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري العناصر الأساسية لفريق الأمم المتحدة للإدارة العليا في هايتي، الذي يرأسه الممثل الخاص للأمين العام.

٢٠ - وكفريق متكامل، سيعمل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري على نحو متكامل في السعي إلى تحقيق الأولويات الشاملة. وسيؤسسان أفرقة مشتركة لمعالجة مسائل عنف العصابات، والحد من العنف المجتمعي، وإقامة العدل، وإجراء الانتخابات. وستشمل طرائق التنسيق التحليل المشترك للمسائل التي تؤثر على عملهما في هايتي، وذلك من أجل التنفيذ المشترك للأنشطة الصادر بها تكليف. وستهدف آليات التنسيق إلى توسيع نطاق الجهود البرنامجية للوكالات والصناديق والبرامج، وتقديم المساعدة التقنية في مجالات نزع سلاح أفراد العصابات وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والحد من العنف المجتمعي، والعدالة، والشرطة والسجون، وحقوق الإنسان، والانتخابات. وسيقدم الفريق القطري الدعم التقني والبرنامجي في مجالات الحد من العنف المجتمعي، ونزع السلاح، وأمن الانتخابات، والعدالة، بتمويل أولي من صندوق بناء السلام.

٢١ - وسينشئ المكتب المتكامل فريق قيادة متكامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي بقيادة رئيس دائرة الشؤون السياسية والحكم الرشيد، وسيضم الفريق في صفوفه نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ومفوض الشرطة كعضوين دائمين، ورئيس دائرة حقوق الإنسان عند الاقتضاء. وبتوجيه عام من الممثل الخاص للأمين العام، سيعمل الفريق بصورة مشتركة على الإشراف على فريق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي ووضع الخطط والتوجيه الاستراتيجي له، وسيكون هذا الفريق مسؤولا وظيفيا أمام رئيس دائرة الشؤون السياسية والحكم الرشيد، وخاضعا لإدارته.

٢٢ - وعُقدت حلقة عمل مشتركة عن التخطيط الاستراتيجي بين فريق الأمم المتحدة القطري، والفريق المتقدم للمكتب، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وذلك من أجل وضع رؤية مشتركة للأمم المتحدة، والاتفاق على نقاط مرجعية ينظر فيها مجلس الأمن بشأن رصد التقدم المحرز على درب النهوض بأعباء الولاية، وتحديد آليات التنسيق وترتيبات العمل بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري. ومن شأن التعاون والتنسيق الوثيقين بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، التي تواصل تقديم قدر كبير من الدعم البرنامجي ومن الموارد لتطوير الأمن وسيادة القانون في هايتي، أن يعززا الاتساق في المشاركة الدولية ويكفلا أيضا التوزيع المناسب للموارد المقدمة من الجهات المانحة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة وبالنهج الذي تتبعه المنظمة بشأن الكوليرا في هايتي، سيدعم المكتب المتكامل تقديم استجابة استراتيجية ينفذها فريق واحد بالتنسيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى عدد من افتراضات التخطيط، بما في ذلك:

(أ) استمرار المناخ السياسي في الاستقطاب وفي تقويض المبادرات الملموسة من أجل النهوض بالإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية؛

(ب) بقاء الحالة الأمنية مستقرة نسبيا، ومعالجة أي حوادث، من المتوقع أن تؤثر بشكل خاص على منطقة العاصمة بورت أو برنس، بصورة مرضية من جانب المؤسسات الأمنية الوطنية؛

(ج) مشاركة المجتمع الدولي، وتوافر الموارد من الجهات المانحة لدعم أعمال فريق الأمم المتحدة القطري؛

(د) أن يظل أثر المخاطر الطبيعية على هايتي، بما في ذلك الأعاصير والزلازل، محدودا.

٢٥ - وسيدرج المكتب المتكامل مسألة مراعاة المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني مسألة شاملة على نطاق المكتب لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء وتفاعلهن وتمثيلهن على جميع المستويات. وسيظهر ذلك على شكل نشر خبراء رفيعي المستوى في الشؤون الجنسانية، من أجل تعزيز القدرات في تنفيذ الولاية بطريقة مراعية للمنظور الجنساني ومن خلال ممارسة مهام المساعي الحميدة بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لمساعدة حكومة هايتي في الوفاء بالتزاماتها في مجال الشؤون الجنسانية.

٢٦ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سوف يحافظ المكتب على التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بشكل وثيق ومستدام مع الشركاء الوطنيين والدوليين العاملين في هايتي بغية منع ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد المتاحة. وسيعمل المكتب على الاستفادة من الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية، كما سيعمل مع منظمات إقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية والجامعة الكاريبية، من أجل ضمان اتباع نهج منسق. وسيشجع المكتب المتكامل وشركاؤه، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، على اتخاذ إجراءات فعالة تنفذ في الوقت المناسب ويجري التشاور بشأنها على نطاق واسع من أجل معالجة المخاطر والتحديات، وذلك بالاعتماد على المسؤوليات والميزة النسبية لكل شريك والاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتاحة. وسيجري العمل على تعزيز أطر الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية من أجل تحسين معالجة الصلة بين السلام والأمن والتنمية في هايتي.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠



١ - الهدف

٢٧ - يتمثل الهدف الذي يسهم فيه المكتب في تعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون؛ وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٨ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيسهم إحراز تقدم في بلوغ هذا الهدف في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٢٩ - ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المتصلة به؛ وتعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة؛ وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها.

٣ - أضواء على النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز بناء توافق الآراء والتعاون بين مؤسسات الدولة لمعالجة أسباب عدم الاستقرار وعدم المساواة في هايتي

في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ازدادت الحوكمة صعوبة، مما أثر على الجهود الرامية إلى جعل القرارات تُصنع على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي بما يضع هايتي على طريق توطيد الاستقرار والحفاظ على السلام والتنمية.

وسيدعم المكتب المتكامل في عام ٢٠٢٠ الجهود الرامية إلى بناء توافق آراء سياسي بشأن أولويات البلد. وهو سيعمل، من خلال دور المساعي الحميدة الذي يقوم به، على إقناع طائفة من الجهات المعنية، والجمع بينها، على ضرورة معالجة المسائل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار وعدم المساواة في هايتي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي والقدرة على مواجهة الكوارث، وذلك تمهيداً مع أولويات البلد. وسيدعم المكتب الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح الانتخابي، وسيقدم خبرات استشارية بشأن عوامل التمكين الرئيسية التي تتطلب الاتفاق بين الحكومة والبرلمان، ومنها مثلاً الميزانية الانتخابية، والقانون (أو المرسوم) الانتخابي، وتكوين المجلس الانتخابي. وسيقدم المكتب المشورة لصانعي القرارات بشأن كيفية إدماج المنظورات الجنسانية في أعمالهم، وسيعمل مع المحاورات من النساء في القطاع العام والخاص على تعزيز إسهاماتهن في مجال منع نشوب النزاعات ووضع حلول لبناء السلام. وبالتزام مع تحول الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتعزيز أداء قطاع العدالة واستقلاله من التركيز على السلام والأمن إلى التركيز على التنمية المستدامة، سيجري

التصدي للتحديات المستمرة منذ نشر بعثة لحفظ السلام في هايتي وذلك من خلال الدعم التقني والبرنامجي الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري بتمويل أولي من صندوق بناء السلام. وتتيح ولاية المكتب، تمهيدا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، فرصة لإزالة العقبات التي تعترض سير العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة. وستشمل الإجراءات والمنجزات المستهدفة: (أ) بذل المساعي الحميدة على الصعيد السياسي لتحديد المجالات التي تشكل أرضية مشتركة بين الجهات المعنية الرئيسية في الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني؛ و (ب) الاستمرار في دعم إجراء حوار شامل بين كل فئات الهايتيين لتعزيز توافق الآراء بشأن التعيينات الرسمية للحكومة؛ و (ج) تقديم المشورة إلى النظراء الوطنيين من أجل القيام بإصلاحات توضّح وتبسط الأطر المؤسسية، وتجعل مدة ولاية مسؤولي الدولة المنتخبين متزامنة، وتوائم (أو تعدّل) الجدول الزمني للانتخابات وفقا لذلك.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة وهي زيادة الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك تعزيز بناء توافق الآراء والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتهيئة بيئة سياسية مؤاتية للنهوض بأولويات الإصلاح السياسي والهيكلية. وستؤدي أيضا إلى توضيح المسؤوليات والمساءلة ومراعاة المنظور الجنساني في صنع القرار وتنفيذ السياسات.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إحراز تقدم ملموس في جهود الإصلاح الانتخابي التي تتطلب التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مثل اعتماد ميزانية انتخابية وقانون أو مرسوم انتخابي وتكوين المجلس الانتخابي، فضلا عن تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية في مؤسسات الدولة في الوقت المناسب بعد الحصول على موافقة البرلمان أو التشاور معه، حسب الاقتضاء. ويتبع المكتب المتكامل نهجا منظما في عمله مع الجماعات النسائية بشأن بناء توافق الآراء في مجال الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وقد زادت مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار داخل مؤسسات الدولة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تحسين سير دواليب الحكم، وزيادة مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام، مما يجعل عملية صنع القرارات أكثر استجابة للاحتياجات وأكثر شمولاً للجميع مع اتسامها بطابع تشاركي وتمثيلي أقوى	تعطل سير دواليب الحكم بسبب حدوث أزمة سياسية والافتقار إلى صنع القرارات نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي	

تعزيز حماية المرأة والمجتمعات المحلية وسبل العيش من خلال عكس اتجاه الزيادة في العنف العصابات

سيضع المكتب المتكامل في عام ٢٠٢٠، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، نهجا شاملا للحد من العنف المجتمعي وعنف العصابات. وتمثل العناصر الرئيسية لهذا النهج في تمتين الصلات مع المجتمعات المحلية المتضررة، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي لعنف العصابات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، والحفاظ على النظام العام، ودعم المؤسسات في وضع استراتيجية وطنية تركز على ثلاث نتائج هي: (أ) إطار تشغيلي لبرامج شاملة تُعنى بالحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدارة الأسلحة والذخيرة؛ و (ب) فعالية الخفارة المجتمعية وغيرها من أشكال الحوار والتوعية على صعيد المجتمع المحلي؛ و (ج) تعزيز القدرات

التحليلية والتنفيذية للشرطة الوطنية الهايتية على التصدي للتهديدات التي تمثلها العصابات المسلحة. وسينشئ المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري فريق سياسات استراتيجية رفيع المستوى من أجل ترجمة الأولويات التي جرى تحديدها مع الحكومة والجهات الفاعلة السياسية والخاصة والشركاء الدوليين إلى إجراءات ملموسة في مجال التصدي لعنف العصابات.

والمنجزات المستهدفة المترافقة مع ذلك تنطوي على تقديم المساعي الحميدة والدعم الاستشاري للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنشأة في الآونة الأخيرة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والإصلاحات التشريعية اللازمة للتصدي لعنف العصابات والعنف الجنسي والجنساني المرتبطين به. وسيعمل المكتب على تعزيز التنسيق بين الوزارات التنفيذية والدوائر الحكومية والشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون. ومن خلال الدعوة السياسية، سيدعم المكتب مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية والوطنية والشركاء الثنائيين، وسيستفيد من تلك المشاركة في تكثيف الجهود المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل والحد من العنف المجتمعي، وأيضا في تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من العصابات. وأخيرا، سيقدم المكتب المشورة والدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية والمفتشية العامة ومديرية إدارة السجون في جهودها الرامية إلى الحد من الانتهاكات وزيادة الرقابة والمساءلة فيما يتعلق بتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنساني. وسيساعد المكتب، من خلال تقديم المساعدة التقنية والمساعي الحميدة، على تعزيز قدرات واستقلال مكتب حماية المواطنين، والمجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المجتمعات المحلية المتضررة من عنف العصابات.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز ما لدى الجهات المعنية الوطنية، ومنها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون، من قدرات استراتيجية وتنفيذية على منع عنف العصابات والعنف الجنساني والتصدي لهما على نحو فعال.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إصدار قانون شامل بشأن تحديد الأسلحة وفقا للمعايير الدولية والصكوك الإقليمية؛ ووضع استراتيجية وطنية للتصدي لعنف العصابات، تتضمن أحكاما تتصل بالحد من العنف المجتمعي وإدارة الأسلحة والذخيرة؛ وانخفاض عدد الأشخاص المتضررين من عنف العصابات والعنف الجنساني في المجتمعات المحلية المتأثرة بهذا العنف، حيث سيتم تيسير ذلك من خلال تدخلات استراتيجية وتنفيذية تجريها لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قادرة على أداء كامل مهامها بالتنسيق الوثيق مع سائر الجهات المعنية الوطنية والدولية ذات الصلة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إصدار قانون شامل بشأن تحديد الأسلحة، ووضع استراتيجية وطنية للتصدي لعنف العصابات، وانخفاض عدد الأشخاص المتضررين من عنف العصابات في المجتمعات المحلية المتأثرة بهذا العنف، وقيام الحكومة بتزويد اللجنة الوطنية بما يكفي من الموارد اللوجستية والمالية لكي تعمل بكامل طاقتها	قيام الحكومة بإعادة تفعيل دور اللجنة الوطنية	عدم قيام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوظائفها

المؤسسات الفعالة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة تسهم في توطيد الاستقرار وتهيئة بيئة توفر الحماية

بالنسبة لعام ٢٠٢٠، ستوفر ولاية المكتب المتكامل فرصة لمساعدة السلطات الوطنية بشكل استراتيجي على إيجاد حلول دائمة للقضايا العاجلة والطويلة الأجل في هايتي، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة تؤدي إلى تعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة وتوافر الخدمات الاجتماعية للجميع. وعلى وجه التحديد، ستشمل الإجراءات والمنجزات المستهدفة بذل المساعي الحميدة لدعم إنشاء مجلس انتخابي بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من النساء؛ ولتقديم الدعم في مجال التشاور والمشورة والدعوة لجهود إصلاح العدالة من خلال المساعدة البرنامجية والتقنية التي يقدمها فريق الأمم المتحدة القطري؛ والعمل مع الشرطة الوطنية الهايتية لتعزيز قدراتها في التخطيط الاستراتيجي لتوفير الأمن للانتخابات ولإنفاذ القانون، وزيادة نسبة النساء من ضباط الشرطة؛ وإيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية من جانب مستشاري الأمم المتحدة لشؤون الشرطة والسجون، الذين يوجد البعض منهم في أماكن مشتركة مع النظراء الوطنيين، لمسألة منع العنف الانتخابي، لا سيما ضد النساء، ومنع استخدام الشرطة للقوة المفرطة؛ والجهود الرامية إلى منع العنف الانتخابي المجتمعي وإلى تعزيز آليات الإنذار المبكر التي تقودها النساء والمرتبطة بالشرطة الوطنية الهايتية. وسيستفيد المكتب المتكامل في إجراءاته ضمن هذه المجالات من الجهود المتكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين. ومن خلال أفرة مواضيعية مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، سيساعد المكتب على معالجة العوامل التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة وعلى تهيئة بيئة خالية من التمييز.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، التي تتمثل في إحراز تقدم في إنشاء مؤسسات وطنية رئيسية فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة في هايتي، والحد من الإفلات من العقاب على تجاوزات حقوق الإنسان والانتهاكات، بما يؤدي إلى تعزيز تهيئة بيئة توفر الحماية للسكان.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة معدلات رضا السكان عن تقديم الخدمات من جانب المؤسسات الوطنية الرئيسية.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تحسين رضا السكان عن تجربتهم مع الخدمات العامة، على إثر تعزيز فعالية والمساءلة والشفافية لدى المؤسسات الوطنية، وزيادة فرص وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار في المؤسسات الرئيسية	انخفاض مستوى رضا السكان عن الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الوطنية.	

٣٠ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣١ - يعرض الجدول ١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٨
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
-	-	-	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
-	-	٣	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)
باء - توليد المعارف ونقلها			
-	-	٣٢	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
-	-	٢	المنشورات (عدد المنشورات)
-	-	١١	المواد التقنية (عدد المواد)
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
المساعي الحميدة			
التشاور والمشورة والدعوة			
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

٣٢ - عملاً بالقرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، سيحل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي محل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي آخر بعثة لحفظ السلام بعد عقدين من عمليات حفظ السلام في هايتي. وفي القرار نفسه، شدد مجلس الأمن على الحاجة إلى انتقال سلس وناجح ومسؤول إلى المكتب المتكامل من أجل كفالة الاستمرارية. وجاء ذلك بناءً على ما قرره المجلس، في قراره ٢٤٦٦ (٢٠١٩) من إغلاقٍ للبعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وطلبه أن يشرع الأمين العام في التخطيط اللازم لوجود متكامل مناسب لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك إيفاد بعثة سياسية خاصة ابتداء من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تتوفّر لها القدرة والخبرة الكفيلتان بتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والتعاون مع الجهات المانحة، ومواصلة دعم جهود حكومة هايتي في توطيد السلام والتنمية الطويلة الأجل بعد انسحاب البعثة.

٣٣ - وفي أعقاب قرار مجلس الأمن بإنشاء المكتب المتكامل، أنشئ فريق متقدم يتألف من موظفين من ذوي الخبرة في شؤون الميزانية والمالية والموارد البشرية واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك من موظفين من ذوي الخبرة في كل واحد من أنشطة المكتب الفنية الخمسة التي صدر بها تكليف (وهي الشؤون السياسية والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والحد من

العنف المجتمعي والشرطة والإصلاحات) وجرى نشره إلى هايتي في آب/أغسطس ٢٠١٩. وقد اضطلع الفريق المتقدم بأنشطة تخطيطية لكفالة تشغيل المكتب في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وبالتالي كفالة الانتقال السلس.

٣٤ - وشملت أنشطة التخطيط وضع الصيغة النهائية العامة لمفهوم البعثة وما يتصل به من دعم، ومفهوم عمليات الشرطة والأمن. وبدأ الفريق المتقدم أيضاً عملية تعيين الأعضاء الذين سيشكلون ملاك موظفي المكتب المتكامل، إذا ما وافقت عليه الجمعية العامة. وأشرف الفريق المتقدم على أنشطة التخطيط اللوجستي، بما في ذلك البحث عن مرافق لاستضافة مقر للمكتب. وعمل الفريق المتقدم أيضاً مع الوحدات الفنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل التخطيط للانتقال من الأنشطة التي كلفت بها البعثة، عند الاقتضاء، بما في ذلك تلك المتعلقة بدور المساعدة البرنامجية والتقنية المتوقع استمراره. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعمل المكتب المتكامل بكامل طاقته عند بداية ولايته في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٣٥ - ولتزويد المكتب بالموارد الكافية للبدء في النهوض بأعباء الولاية الموكلة إليه، بما في ذلك تلبية احتياجات الفريق المتقدم، وافق الأمين العام، في إطار السلطة المخولة له بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، على مبلغ ٣٠٠ ٥٩٧ ٣ دولار لتغطية الاحتياجات المقدرة من الموارد للأعمال التحضيرية المسبقة من أجل تحقيق انتقال سلس إلى المكتب المتكامل وللأنشطة الصادر بها تكليف بالنسبة للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٣٦ - واستناداً إلى توصيات الأمين العام بشأن التفاصيل التشغيلية للبعثة المقترحة، المدرجة في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2019/387)، طلب المجلس أن يتألف المكتب المتكامل من الوحدات الاستشارية التالية: وحدة للشؤون السياسية والحوكمة الرشيدة، تتألف من قدرة استشارية تتعلق بالحوكمة الرشيدة، والعدالة، والانتخابات، والإصلاح الدستوري، والمساءلة في الخدمة العامة؛ ووحدة معنية بعنف العصابات، والحد من العنف المجتمعي، وإدارة الأسلحة والذخائر؛ ووحدة لشؤون الشرطة والسجون، تضم ما يصل عدده إلى ٣٠ موظفاً من المدنيين والأفراد المعارين للعمل كمستشارين لشؤون الشرطة والسجون، ويرأسها مفوض شرطة تابع للأمم المتحدة؛ ووحدة لحقوق الإنسان؛ ووحدة للأمن؛ ووحدة لدعم البعثة؛ وقدرات في مجالات الإعلام والمشورة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنسيق والشؤون القانونية، تشتمل على أحد المدافعين عن حقوق الضحايا وتتوافر داخل مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أكد مجلس الأمن ضرورة دمج المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل كامل. ويأخذ ملاك الموظفين المقترح للمكتب المتكامل في الاعتبار طلبات المجلس فيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية، ومنها الاشتراك في موقع واحد عند الإمكان، وتوفير مستويات كافية من وظائف إدارة البرامج لكفالة الدمج الكامل للمكتب مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٣٨ - وسيحتفظ المكتب المتكامل بوجود غير مكثف، إذ سيعمل أساساً من بورت أو برانس، حيث سيوجد مقره. وتمشيا مع ما طلبه مجلس الأمن من ضرورة تحقيق التكامل التام بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، سينشئ المكتب والفريق القطري أفرقة مشتركة معنية بالإصلاح الانتخابي والإصلاح القضائي وبرامج لنزع السلاح والتسريح والحد من العنف المجتمعي. وستشارك الأفرقة المشتركة في موقع العمل إما في مقر المكتب أو في مقر الفريق القطري من أجل تعزيز تعاون أكبر يهدف إلى التنفيذ المنسق لولايات كل منها.

٣٩ - واستناداً إلى الدروس المستفادة من البرنامج الإرشادي والاستشاري، الذي بدأ في إطار بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وفي حدود الإمكان، سيشغل كبار الموظفين المدنيين المسؤولين عن تقديم المشورة والتوجيه لنظرائهم في الشرطة الوطنية، بمن فيهم مفوض الشرطة، نفس مواقع الشرطة الوطنية الهايتية وذلك في حدود ما هو ممكن. وستشارك

أيضاً أفراد شرطة الأمم المتحدة وموظفو السجون المقدمين من الحكومات المواقع مع نظرائهم في خمسة أماكن في مختلف أنحاء هايتي.

٤٠ - وخلال مرحلة بدء تشغيل المكتب المتكامل، تُبذل الجهود للاستفادة من البنى التحتية والأصول التابعة للبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وسيكون مقر المكتب مؤقتاً في القاعدة اللوجستية التي تُستخدم حالياً كمقر للبعثة، وذلك إلى حين العثور على مبنى للمكاتب يفي بمعايير مرافق الأمم المتحدة ويتوافق مع معايير السلامة من الزلازل بالنظر إلى الظروف الجيولوجية في هايتي. وستنقل العقود التجارية الحالية المتاحة للبعثة، بالنسبة للسلع والخدمات التي ستكون مطلوبة للبعثة الجديدة ومناسبة لها، إلى المكتب المتكامل وسيتم تقليصها أو تمديدتها أو تعديلها حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تأخذ الميزانية المقترحة في الاعتبار الجرد الحالي للمعدات واللوازم وقطع الغيار في البعثة، التي اعتبرها الفريق الساهر حالياً على أنشطة التصفية مناسبة لأن تنقل إلى المكتب المتكامل. وعند الاقتضاء، تقدر الاحتياجات من الخدمات التعاقدية بالاستناد إلى شروط وأحكام العقود القائمة المبرمة مع البعثة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٢٠		٢٠١٩	
		النفقات المقدرة ^(١)	
		(١٦ تشرين الأول/أكتوبر - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)	
الاحتياجات		تشمل نفقات الفريق المتقدم	
مجموع الاحتياجات غير المتكررة			
(٣)	(٢)	(١)	فئة الإنفاق
-	٨٠٠,٢	١٢٧,٤	تكاليف شرطة الأمم المتحدة
-	١٣ ٦٧٣,٧	٢ ٨٦٨,٤	تكاليف الموظفين المدنيين
٦٦٠,٤	٥ ٩٢١,٣	٥٩٦,٨	التكاليف التشغيلية
٦٦٠,٤	٢٠ ٣٩٥,٢	٣ ٥٩٢,٦	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(أ) يتطابق مبلغ النفقات المقدرة مع النفقات المقدرة المحملة على مبلغ ٣ ٥٩٧ ٣٠٠ دولار والممولة في إطار السلطة الممنوحة للأمين العام بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٤٤ - وطُبِّقَت في حساب تكاليف الموظفين معدلات شغور بنسبة ١٢,٢ في المائة للموظفين الدوليين، و ١٢,٥ في المائة لموظفي الرتبة المحلية، و ١١,٩ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين. وطبق معدل شغور نسبته ٣,٨ في المائة لتكاليف شرطة الأمم المتحدة، ولم يطبق معدل شغور لتكاليف الأفراد المقدمين من الحكومات. وتستند معدلات الشغور المقترحة إلى التقدم المتوقع إحرازه في عملية التوظيف، التي بدأت في منتصف آب/أغسطس عندما تم نشر فريق متقدم إلى هايتي. كما تأخذ معدلات الشغور المقترحة في الاعتبار قدرة المكتب على تعيين الموظفين الذين يعملون حالياً في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وغيرهم من الموظفين في البعثات التي يجري تقليصها أو التي أُغُلِّقت في السنوات الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٥ - لا يُتَوَقَّع أن تُخصَّص للمكتب موارد خارجة عن الميزانية بالنسبة لعام ٢٠٢٠.

ثانياً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٤٦ - يطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

- (أ) أن توافق على ميزانية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لعام ٢٠٢٠ باعتمادات قدرها ٢٠ ٣٩٥ ٢٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)؛
- (ب) أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرارها ٢١٣/٤١، مبلغاً قدره ٢٠ ٣٩٥ ٢٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠؛
- (ج) أن تعتمد مبلغاً قدره ١ ٥٩٢ ٩٠٠ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار الباب ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠.